متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراجي كريمو*

Résumé:

Les PME représentent une importance considérable dans le développement économique et ce par ses privilèges et ses avantages multiples qu'elles offrent, et pour que les PME puissent accomplir leurs fonctions parfaitement dans l'économie d'un état il est nécessaire que l'atmosphère de leur action économique soit adéquate.

Alors à l'instar de divers pays, les PME sont devenues l'un des secteurs focaux de l'économie algérienne, ce qui exige le maintien de sa croissance et la mise à niveau afin qu'ils reprennent aux exigences de la concurrence international (accord d'association avec l'UE, l'adhésion à l'OMC) ce qui suit ces accord comme la libération des échanges internationaux qui mettent les PME à l'affrontement incertain et illégale avec les sociétés étrangères, en se basant sur cette prémisse on essayera à travers cette étude de reconnaître les principales démarches qu'on doit procéder pour la mise à niveau des PME algériennes au sein des mutations économiques actuelles.

* أستاذ مساعد قسم أ، جامعة الجزائر3.

ملخـــص :

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها الفعال في الاقتصاد، وأصبح الرهان عليها أحد الخيارات الإستراتيجية، ولكن الانضمام إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد يمثل تحديا كبيرًا لهذه المؤسسات التي لا بدّ أن تتأقلم مع متغيرات محيطها السريعة والمتتالية، وذلك بتأهيلها لتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ومجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية، وهذا بالتركيز على تأهيل محيطها الإداري والعنصر البشري والجهاز المصرفي، وبدعم البنية التحتية وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير.

وبهذا التصور نعتقد أن المؤسسات الجزائرية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص تستطيع أداء وظائفها بصورة اقتصادية سليمة وتتجه بالتالي نحو بناء قدراتها التنافسية مما يمكنها من ضمان استمرارها وبقائها في هذا المحيط المتغير.

مقدمـــة :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية، ومصدراً حيوياً وأساسياً لترقية الصادرات خارج المحروقات. فهو أداة من الأدوات الاقتصادية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، بتوسيع وزيادة قدرته الإنتاجية، تحقيق التنوع الاقتصادي، خلق الثروة وتوفير فرص العمل، إذ يساهم بحوالي 75% من الناتج المحلي خارج قطاع

المحروقات. وهي مساهمة تستدعي المحافظة على نموه للاستجابة لمقتضيات المنافسة الدولية في ظل العولمة، بدءاً من تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، والتوقيع على اتفاقيات ثنائية لإنشاء مناطق حرة، مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة غير متوازنة مع المؤسسات الأجنبية صاحبة السبق في التكنولوجيا والخبرات الإدارية المتطورة.

انطلاقا مما سبق نحاول في هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة؟

وللإجابة على هذه السؤال سوف نعالج هذا الموضوع ضمن المحاور التالية:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخليا وخارجيا.

رابعا: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خامسا: أهم متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل مواجهة تحديات العولمة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها

1 – تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من الصعب إيجاد تعريف موحد ينطبق على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن مفهوم هذه المؤسسات يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر. فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة تصنف ضمن المؤسسات المتوسطة أو الكبيرة في الدول النامية؛ إذ أن هناك أكثر من «50 تعريفا مختلفا يتم استخدامه في 75 دولة»[1].

وفي هذا الإطار اعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة التي تستخدم أقل من (05) عمال صغيرة، في حين أن المؤسسة المتوسطة هي التي تستخدم من 05 إلى 19 عاملاً، وتعتبر المؤسسة كبيرة عندما تستخدم 20 عاملا فأكثر[2].

وبالمقابل صنّف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذه المؤسسات حسب مستوياتها إلى[3]:

المؤسسات الفردية: وهي المؤسسة التي يعمل بها من (01) إلى (05) عمال وقيمة الأصول الثابتة.

المؤسسات الصغيرة: وهي التي يعمل بها أقل من 15 عاملا ولا تزيد قيمة الأصول الثابتة بها، بخلاف الأرض والمباني عن 10000 دولار أمريكي.

أما في الجزائر فإن المشرع الجزائري من خلال القانون التوجيهي الصادر بتاريخ 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اعتمد على المعايير الكمية في تحديد مفهومها وفق الجدول الموالي:

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	المجموع الأصول
مؤسسة مصغرة	1 – 9	< 20 م.د	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 – 49	< 200 م.د	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 – 250	200 – 2 مليار دينار	100 – 500 م دج

المصدر: المواد من 5 – 7 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 – خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن جمع هذه الخصائص في :

– ينشأ هذا النوع في مجمله بين أفراد العائلة الواحدة أو مجموعة من الأصدقاء، ويكون في الغالب في شكل شركات تضامن أو شركات ذات مسؤولية المحدودة، التي لا يصعب تأسيسها أو تعديل نشاطها أو حلها تبعا للحاجة.

– تتسم هذه المؤسسات بأنها كثيفة عنصر العمل ولا تستخدم تقنيات إنتاجية معقدة، مما يجعلها قادرة على امتصاص عدد كبير من البطالين. ففي الولايات المتحدة خلقت هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (1987 – 1992) أكثر من 5,8 مليون فرصة عمل، في حين استغنت الشركات الكبرى على حوالي 2,3 مليون عامل خلال نفس الفترة[4].

– لا يحتاج هذا النوع إلى استخدام تكنولوجيا معقدة أو كفاءات ماهرة.

– تقوم هذه المؤسسات على أساس تنظيم إداري واضح وجد بسيط، قد تتقلص فيه مستويات التنظيم، كما قد تتحول فيه العديد من الوظائف إلى مهام ضمن وظيفة شاملة.

- قدرتها على إنتاج سلع خفيفة، تعمل على توزيع الدخل وتحقيق التنمية الموازنة من خلال انتشارها في المناطق الريفية، وتحد من الهجرة نحو المدن[5].

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لمجل البلدان الاقتصادية المتطورة، فهي تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في معظم البلدان، فقد بلغت حوالي 99% من مجموع المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي[6]. وبذلك تجاوزت 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة و18 مليون في دول الاتحاد الأوربي[7]. وهي تؤدي دورا معتبرا في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كما أن 99% من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهي توفر من 40 % إلى 80% من مناصب الشغل المأجور وتساهم من 30 % إلى 70% من الناتج الداخلي الإجمالي... وقد بلغت مساهمتها في هذا الناتج 57% في اليابان، بـــ 64,3% في إسبانيا، و56% في فرنسا، و44% في النمسا و43% في كندا[8]. يعتمد الاقتصاد الإيطالي مع أهميته على المؤسسات الصغيرة جدًا التي لا يتجاوز عدد الأجـــراء بها الـــ 10 أفراد وهي مهيمنة على قطاعات بأكملها، بما في ذلك التصدير، ضامنة بذلك استقراراً كبيراً للاقتصاد في ظل محيط اقتصادي معروف بعدم استقراره، وهي مصدر 81% من الشغل بـــ و58,8%[9] من القيمة المضافة.

بهذا العدد وبهذه النسب في أقوى الدول، تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة جد هامة وأساسية في مختلف الاقتصاديات؛ ذلك أنها تعمل على امتصاص اليد العاملة العاطلة ورفع مستوى المعيشة. وبالتالي تشارك بفعالية في تثبيت الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومنه تساهم في تحقيق أهداف التنمية، وقد ساهمت في دول الاتحاد الأوربي، مثلا، بتشغيل حوالي 66,52% من اليد العاملة، وفي الولايات المتحدة بتشغيل حوالي 50%[10].

ثالثا: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخليا وخارجيا

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط يضع أمامها الكثير من العوائق والعراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في مسيرة التنمية الوطنية، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

1 – الصعوبات الداخلية :

1.1 – إشكالية العقار: بدل أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أهم العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام، والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه وإلى غاية 2001 ومن مجموع 4211 قطعة أرضية سلمت لتطوير المناطق الصناعية، توجد 3233 قطعة غير مسواة قانونيا، مقابل تسوية 978 أو ما نسبته 23,22% [11].

2.1 – بطء الإجراءات الإدارية: تعتمد الإدارة في الجزائر على أنماط التسيير القديمة المتميزة بالبطء والتعقيد في إجراءاتها والتركيز على الشكليات، الأمر الذي يطيل مدة تجسيد المشروع. من جانب آخر هناك تعدد في الإدارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع قلة التنسيق بينها، مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات وهي إحدى الخصائص المميزة للدول النامية.

3.1 – صعوبة الحصول على التمويل: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على التمويلات اللازمة لنشاطها، وهذا بسبب ثقل العمليات المصرفية التجارية، واتسام البنوك بالبيروقراطية في أداء خدماتها وعزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها. وفي هذا الإطار تم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المؤسسات\ الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دينار وكذا صندوق رأس مال المخاطرة بـــ 3,5 مليار دج[12].

بالمقابل لم تتمكن البورصة من تعبئة المدخرات المحلية وكذا الأجنبية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4.1 – ضعف التكوين والعمل المؤهل: تم تصنيف الجزائر في المرتبة 118 من حيث الكفاءة التعليمية، وهذا دلالة على تدهور نظامها التعليمي والتكويني الذي يجعل من مخرجات المنظومة التعليمية والتكوينية لا تتناسب واحتياجات الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى غياب التدريب والتكوين على مستوى المؤسسات.

5.1 – صعوبات أخرى: تتمثل هذه الصعوبات في صعوبات التسويق، خاصة في ظل المنافسة غير الشريفة من قبل الاقتصاد الموازي، كما تحتاج وظيفة التسويق إلى إمكانيات مالية كبيرة، وهو ما يؤثر على قدرتها التنافسية خاصة في ظل قلة الاعتماد على مكاتب الدراسات والاستشارات في اختيار المشاريع ودراسة الجدوى ونقص المعطيات الإحصائية وصعوبة الحصول عليها.

2 – التحديات الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة:

رغبة منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وحتى لا تكون بمعزل عن التحولات التي يشهدها العالم، انضمت الجزائر إلى الفضاء الأورومتوسطي، من خلال توقيعها على اتفاق الشراكة[13] مع الاتحاد الأوربي والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005. وبالمقابل فهي تستكمل الخطوات الأخيرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي الآن في مرحلة المفاوضات الثنائية والنهائية، حيث من المقرر أن يتواصل التفاوض مع ممثل فريق العمل لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تترتب الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشروع في التطبيق العملي لبنود اتفاق الشراكة، آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري، والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، على وجه الخصوص، غير المؤهلة في الوقت الراهن لمواجهة تحديات المنافسة الخارجية، وتبعات تحرير المبادلات التجارية، وتفكيك الرسوم الجمركية وبالتالي إزالة القيود أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

يؤدي تحرير المبادلات التجارية بدون تحسين المنتوج المحلي من حيث الكمية والنوعية، وبدون تأهيل المؤسسات المحلية إلى إجهاض عملية النمو، مع ما يتركه ذلك ومالها من أضرار اقتصادية واجتماعية تتمثل في تراجع رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وتقلص حجم الإنتاج المحلي، وقلة فرص الاستثمار، ارتفاع معدلات البطالة وأخيرا ظهور أنماط استهلاكية دخيلة تطلب المنتجات الأجنبية وتعزف عن ما هو محلي[14].

ولمواجهة الآثار السابقة، على السلطات الجزائرية البدء في تنفيذ برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية[15].

رابعا: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتمثل أهم الأسباب التي تستدعي برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية في، إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، تأسيس منطقة التبادل الحر والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة كل هذا يجعل المؤسسات ص. وم. أمام المحك، مما يستدعى التكيف مع المستجدات الجديدة وعليه قامت السلطات الجزائرية بالبرامج التالية[16].

1- برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة: حددت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة برنامجاً لتأهيل المؤسسات ص وم العامة والخاصة، ابتداء من سنة، 2000 وأوكلت المهمة الى صندوق ترقية التنافسية الصناعية(FPCI) ويستهدف 1000 مؤسسة بمعدل 100 مؤسسة سنويا.

2- البرنامج الأوربي لتأهيل وتطوير المؤسسات ص وم (EDPME) MEDA:

يستهدف هذا البرنامج المؤسسات ص وم التي توظف أقل من 20 عاملا، وانطلق فعليا سنة2005 ورصدت لها 62.9 مليون اورو مقسمة كما يلي: مساهمة اللجنة الأوربية ب 57 مليون اورو، و3.4 مليون اورومساهمة الوزارة الوصية، ومساهمة المؤسسات ب 2.5 مليون اورو وكان يستهدف تأهيل 1180 مؤسسة ص وم عبر الوطن.

4- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ص وم: رصدت الدولة لتنفيذه 01 مليار دج سنويا، ويمتد إلى غاية 2013، وتشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص وم ويندرج ضمن سياسة شاملة لتأهيل المؤسسات ص و م.

أثبتت في الواقع، كل هذه البرامج محدوديتها، اذ نجد عدداً قليلاً من المؤسسات التي استفادت من البرامج المختلفة للتأهيل؛ لعدة اعتبارات أهمها:

- عدم وجود عمل تحسيسي كفيل بدفع المؤسسات ص وم للانخراط في عملية التأهيل .

- عدم تجاوب الشركاء (الجمعيات المهنية، البنوك.....) مع برامج التأهيل إضافة إلى تكاليفه الباهظة.

- عملية التأهيل هي جزء من كل متكامل ألا وهو المحيط الخارجي الذي له تأثير مباشر على عملية التأهيل، والذي يتمثل في المحيط الإداري، البنية التحتية، الجهاز المصرفي، البحث والتطوير.

خامسا: أهم متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل مواجهة تحديات العولمة

1 – تأهيل العنصر البشري: باعتباره العنصر الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كافة المستويات، ولا يجب أن يعتقد أنّ هذا الاستثمار يمثل عبئا إضافيا على المؤسسة لأنه يحتاج إلى مبالغ طائلة، فهو وحده يستحق ذلك، لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعيقات. وقد تطور الاهتمام بهذا العنصر في تسعينات القرن العشرين من خلال ما يسمى بالتنمية البشرية بأوجهها المختلفة والتي اعتبرت قاطرة لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي. ونشير في هذا الإطار إلى تخصيص السلطات في الجزائر مبلغ 3 مليون مارك لأعوان مستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج التعاون الجزائري والألماني (PME/Conform)، إضافة إلى 10 ملايين دولار لتكوين مسيري قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من التجربة الكندية[17].

2 – تأهيل المحيط الإداري: يتطلب تأهيل المحيط الإداري تنشيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط، وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبة، وهذا لن يتأتى إلاّ بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل إليه مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها.

3 – تدعيم البنية التحتية:

يساعد تدعيم البنية التحتية على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، وتبرز ضرورة الإسراع باستكمال المشاريع الكبرى، كالطريق السريع (شرق، غرب) واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والمطارات وتحديث الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية. وعلى صعيد آخر يجب حل مشكلة العقار، وتطهير المناطق الصناعية.

4 – تأهيل الجهاز المصرفي: يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها، خاصة مع حل مشكل الضمانات، وهذا بإنشاء الصندوق الوطني لضمان الاستثمارات، وكذا صندوق رأس مال المخاطرة، كما يجب إعادة النظر في تسيير البورصة ووضع الآليات المثلى من أجل لتعبئة المدخرات وتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها.

5 – زيادة الإنفاق على البحث والتطوير: تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لاستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق، فالاختراع والابتكار

والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم، لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه، بعد فترة قصيرة سيصبح قديما.

إن تعطل وظيفة البحث والتطوير والمبادرة في أغلب المؤسسات الجزائرية وضعف الإنفاق على البحث والتطوير، يجعل المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهظة، كان بإمكانها الحصول عليها لو عرفت كيف تستغل الطاقات التكنولوجية المحلية، فعدد طلبات براءة الاختراع المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية بلغ 12 ألف طلب، دون أن تتاح الفرصة لأصحابها لتجسيدها ميدانيا[18].

الخاتمة:

لقد أصبح الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الخيارات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني من أجل تنويع مصادر دخله ومواجهة التحديات التي تنتظره محليا وخارجيا. وترجمة لهذا التوجه ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ما يربو عن 400.000 مؤسسة لعمالة تفوق 800.000 عامل.

إن إيجابية هذه النتائج، لا تنفي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في محيط يضع أمامها العوائق والعراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في التنمية الوطنية، ومنها صعوبة الحصول على العقار، بطء الإجراءات الإدارية وتعقدها، صعوبة الحصول على التمويل، صعوبات تسويقية، وكذا تحديات خارجية متولدة عن اتفاق الشراكة

والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يضع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أمام المنافسة غير المتوازنة مع المؤسسات الأجنبية.

إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح أكثر من ضروري من أجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ومجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية، وهذا بالتركيز على تأهيل محيطها الإداري وعنصرها البشري، وبنيتها التحتية وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير.

يسمح اتخاذ هذه الإجراءات وغيرها، لا محالة، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون السند القوي للاقتصاد الوطني الذي يريد الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية.

قائمة الهوامش والمراجع:

1 – نصيب رجم وشابي فاطمة الزهراء، العولمة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الملتقى الدولي حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13-14 ماي، 2001، ص.398.

2– رفيق عمرون وآخرون، آثار السياسة الاقتصادية في الخطة الاقتصادية والاجتماعية (1997/93) على التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التخطيط، عمان، 1995، ص.32.

3 – إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية،مركز الدراسات والسياسات الإستراتيجية، قليوب، 2005، ص.19.

4 – نصيب رجم وشابي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص.396.

5 – نصيب رجم وشابي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص.396.

6 – Ministère de Petit et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, acte des assises national de la PME, Alger, Janvier, 2004, p.32.

7 – رحيم حسين، التجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجية لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، أيام 29، 2002/10/30.

8 – لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، CNES، جوان 2002، ص.44.

9 – نفس المرجع، ص.23.

10 – Jaque Roger – Mâchait, Ressir nos PME, ed Dunod, Paris, 1991, p.27.

11 – دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، جريدة الخبر، عدد 3406، 2002/02/25.

12 – www.PMEeart.dz.org.

13 – Liberté économie n°162, du 13 au 19 février 2002, p.05.

14 – الشريف بقة "المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 20، 2000، ص.88.

15 – www.PMEeart.dz.org.

16– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،برنامج تأهيل المؤسسات،جانفي 2002 .

17 – عبد الرحمن عنتر، واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001، ص.04.

18– جريدة الخبر، العدد3707، 2003/04/19.